عباس: بوصلتنا الشعب السوري.. السيد: لن يحققوا أية أجندات هزمت على الأرض.. طاووز: نعرف مصلحة بلدنا ومستقبل أجياله

اللجنة الدستورية المصغرة تواصل أعمالها والوفد الوطني يرسخ بالنقاش ثوابته الوطنية

| جنيف – مازن جبور

أكد الوفد الوطني في اللجنة الدستورية أن كل مادة تطرح على النقاش يجب أن تكون معيار إقرارها وتحسينها وتطويرها أو تعديلها أو وضع مادة جديدة هي عبر بوصلة الشعب السوري، وأن من يحاول فرض شروط مسبقة هو يعرقل عمل اللجنة، مشدداً على أن من أتوا إلى اللجنة ويريدون أن يملوا ويحققوا مكاسب أو يمرروا أجندات لم يستطيعوا فرضها سابقاً وهزمت على الأرض، لن يستطيعوا فرضها ولا تمريرها في اللجنة الدستورية وسيتم الوقوف ضدها بكل حزم وقوة.

وعقدت اللجنة الدستورية المصغرة أمس، أعمالها لليوم الثالث على التوالي في مقر الأمم المتحدة بمدينة جنيف السويسرية، بجلستي عمل تخللهما استراحة وفق برنامج العمل الذي تم إقراره.

وفي لقاء خاص مع «الوطن» من جنيف، ورداً على سؤال حول خصوص المحظورات التي يمنع الاقتراب منها في الدستور القادم، قالت عضو اللجنة الدستورية المصغرة عن الوفد الوطني أشواق عباس: «نحن نتحدث عن نقاش في الدستور الحالي، وإن كان هناك أي طرح لتطوير مواد فيه تكون في مصلحة الشعب السوري وتنعكس إيجابياً عليه فهذا أمر جيد»، وأضافت: «نحن منفتحون حتى باتجاه الذهاب لوضع مقترح لدستور جديد»، وتابعت: «أولاً لنناقش أي أفكار قابلة للتطوير».

واستطردت: «الوفد المدعوم من الحكومة السورية، وبعد الحرب الإرهابية والاقتصادية التي عاشها الشعب السوري، وما مر به خلالها، بات يفهم ما يريده وما يحتاجه، فإذا كان هناك تطوير للدستور فإن الهدف من هذا التطوير هو تحقيق ما يريده الشعب السوري».

وأضافت: «المحدد الثاني هو عدم المساس بثوابتنا الوطنية من وحدة واستقلال وسيادة سورية، كذلك فإن موضوع الاحتلال ونهب الثروات ومكافحة الإرهاب قضايا كبرى ومن المحددات الأساسية لعملنا»، وقالت: «لا نقبل بوجود أي شروط مسبقة من أي طرف وعلى أي موضوع»، فوضع شروط مسبقة أمر غير مقبول بالنسبة للوفد الوطني»، وتابعت: «نحن أتينا وهدفنا النقاش والخروج بنتائج أكثر إيجابية إن وجدت، ومن يحاول فرض شروط مسبقة فهو يعرقل عمل اللجنة».

وأردفت: «من المستغرب أن البعض قادم ليناقش قضايا دستورية وتعديل دستور أو وضع دستور جديد وهو يحدد سقفاً زمنياً وكأن هذا السقف هو هدف له، في حين نحن هدفنا العمل بتأني ودقة وموضوعية، فالوقت بالنسبة لنا ينتهي عندما ينتهي العمل ضمن اللجنة».

وأشارت، إلى أن الوفد الوطني مؤلف من مختصين، وكل مادة سيتم مناقشتها من قبلنا جميعاً وبالتالي الهدف عند طرح أي مادة للنقاش والصياغة هو أن تكون بشكلها الأفضل الذي يخدم الشعب السوري وتلبي طموحاته».

وفيما إذا لمسوا لدى الطرف الآخر محاولات لتمرير اللجنة الدستورية كمرحلة والانتقال إلى مرحلة أخرى، قالت عباس: «بغض النظر عن الخلفيات التي يأتي منها كل عضو من أعضاء الوفود الأخرى في اللجنة الدستورية، أيا كانت تلك الخلفيات، فنحن ما يهمنا أن كل مادة تطرح على النقاش يجب أن يكون معيار إقرارها وتحسينها وتطويرها أو تعديلها ووضع مادة جديدة هو بوصلة الشعب السوري، ولن يمر على الوفد المدعوم من الحكومة السورية أي مادة إلاّ بعد تمحيص ونقاش ودراسة مستفيضة».

وحول جدية وفد المعارضات، قالت عضو اللجنة الدستورية المصغرة: «من خلال النقاش تبين لنا أن الكثير ممن يطرح أفكاراً يرغب أن يتم وضعها في الدستور هو لا يعلم أنها موجودة أساساً في الدستور السوري النافذ، يبدو أن العديد منهم غير مطلع حتى على الدستور السوري، وكذلك الكثير من القضايا المطروحة بعضها أفكار سياسية وبعضها الآخر أفكار قانونية لا ترقى إلى مستوى وضعها في الدستور لذلك عندما بدأنا اجتماعات اللجنة المصغرة طلب الوفد المدعوم من الحكومة بضرورة فرز الأفكار الدستورية عن الأفكار غير الدستورية التي طرحت».

وختمت بالقول: «العمل وفق الضوابط هو المنتج فنحن كوفد مدعوم من الحكومة نرغب بوضع منهجية للعمل بموضوعية والخروج بأفكار دستورية صحيحة».

بموازاة ذلك، وفي لقاء خاص مع «الوطن» من جنيف أيضاً، قال عضو اللجنة الدستورية المصغرة عن الوفد الوطني، عبد الله السيد: «كانت جلستي عمل اليوم من ضمن جدول الأعمال لمناقشة الطروحات التي قدمت أثناء اجتماعات اللجنة الدستورية الموسعة»، وبين أن الهدف منها «إقامة أرضية يمكن الانطلاق منها والبناء عليها حتى لا تخرج اللجنة المصغرة عن الولاية الممنوحة لها».

ورداً على سؤال حول جدية عمل اللجنة الدستورية، قال: «بالنسبة لنا كوفد مدعوم من الحكومة السورية، جادون في طروحاتنا وفي نقاشاتنا وفي حوارنا»، وأضاف: «لكن من المهم جداً أن يعلم الجميع أنه إذا كان البعض قد أتى إلى هنا وهو يريد أن يملي ويحقق مكاسب أو يمرر أجندات لم يستطيعوا فرضها سابقاً وهزمت على الأرض فلن يستطيعوا فرضها ولا تمريرها هنا في اللجنة الدستورية وسنقف ضدها بكل حزم وقوة».

وبخصوص الطروحات التي قدمت خلال اجتماعات اللجنة المصغرة، قال السيد: أستطيع أن أتكلم عن جانب من طروحات الوفد الوطني، فكان هناك طرح (أمس) لوجود نص في الدستور عن مكافحة الإرهاب الذي عانى منه الشعب السوري على مدار ثمانية سنوات هذه المعاناة الكبيرة جداً بالنسبة للسوريين لذلك لا بد أن تترجم بنص في الدستور».

وأضاف: «كذلك كان هناك طرح عن العروبة وإن العروبة حالة حضارية وحالة انتماء ثقافي وليست انتماء عرقياً أو سياسياً ضيقاً، وأنها يمكن أن تخرجنا من الكثير من العصبيات، وأن تكون إطاراً جامعاً لكل الشعب السوري»، وشدد السيد على أن «المعركة الحقيقية في سورية كانت معركة ضد الإرهاب».

بدوره، وفي لقاء مع «الوطن» من جنيف، قال عضو اللجنة المصغرة رياض طاووز: «نحن حريصون ألا يتدخل العامل الديني في مسألة السياسة وهذا أيضاً تمت مناقشته»، وأردف: «الطرف الآخر ليس لديه شيء يطرحه وإنما يطرح آراء شخصية فردية لا تعبر عن إرادة الشعب السوري وإنما هي أفكار مستوردة ومستعارة من الأجنبي».

وحول الحديث من قبل التنظيمات السياسية والمسلحة الكردية بأن مخرجات اللجنة الدستورية لا تعنيها، قال طاووز: «هذا رأي فردي شخصي لمن يدعي ذلك، أنا حقي مصون في الدستور كمواطن سوري كردي لأن الدستور السوري خطابه موجه لكل السوريين بكافة تكويناتهم الموجودة، وهذا الأمر يعطيني حقي كسوري ويعاملني كباقي السوريين ولكن من يريد أكثر من المواطنة أو المواطن فهذه حالة تمييزية نحن لا نقبل بها إلا أن نكون مواطنين سوريين حقيقيين بما علينا من واجبات وبما لنا من حقوق».

وحول ما ذكر وفد المعارضات من أنه سيقدم شكوى على الوفد المدعوم من الحكومة لتسميته بالوفد الحكومي متذرعاً بأن التسمية قد تؤدي إلى ما أسماه «التنصل» من مخرجات اللجنة، قال طاووز: «نحن لم نتنصل في لحظة ما من مسؤولياتنا الشعبية، نحن فريق وطني سوري مدعوم من الحكومة السورية ولا يمثلها، وهذا الأمر طبيعي في الخطوات التي يتم مناقشتها حول المسائل الدستورية والعملية الدستورية»، وأضاف: «هذه عبارة عن ادعاءات كاذبة لا أساس لها وتسميتنا واضحة ونحن نعبر عن إرادة الشعب السوري بما يصون الدولة السورية ومؤسساتها وبما يحقق استمراراتيها».

وتابع طاووز: «نعرف مصلحة بلادنا ومستقبله ومستقبل أجياله، وهذا لا يناسب الطرف الآخر الذي يرفض حتى تاريخه أن يدين الإرهاب وأن يدين الاحتلالات وأن يدين ما يقوم به أردوغان اللص والسارق لثروات الشعب السورية، وإن الأميركيين أيضاً سارقون وينهبون ثروات الشعب السوري ورغم ذلك لا يدينون أعمالهم».

وقال: «هؤلاء يمثلون حالة أردوغانية ويرفضون إدانته رغم كل هذه المآسي التي يقوم بها».

وختم عضو اللجنة المصغرة بالقول: «يجب أن نكون متفقين بداية على من هو عدونا وأن نحدد مشتركاتنا، إن كان هناك ثمة مشتركات، هؤلاء لا يريدوا أن يقدموا أي شيء يمثل الحالة الوطنية بل يريدون أن يمثلوا منصاتهم وداعميهم وأفكارهم، وهذه مسألة لا يقبلها الشعب السوري ولا تتفق مع مصلحته العليا».

وصول أعضاء الوفد الوطني في اللجنة الدستورية المصغرة قبيل بدء اجتماعات اليوم الثالث في قصر الأمم المتحدة في جنيف أمس (سانا)

تعزيزات روسية لمدينة «عين العرب».. ورئيس حزب العمال التركي: أردوغان مشروع أميركي

مرتزقة الاحتلال يسرقون القمح والشعير والمعدات الزراعية في رأس العين

آليات عسكرية روسية في مدينة عين العرب (عن الإنترنت – أرشيف)

| وكالات

واصلت وحدات الجيش العربي السوري عمليات انتشارها شمالاً في وقت عززت فيه الشرطة العسكرية الروسية وجودها في مدينة عين العرب، وسط استمرار للاشتباكات بين مجموعات «قسد» وقوات الاحتلال التركي ومرتزقتها.

وحدات الجيش العربي السوري رفعت العلم الوطني على طول الشريط الحدودي بين القامشلي والمالكية شرقاً، ونشرت وكالة «سانا» الرسمية، صوراً للجيش في المناطق الحدودية استكمالاً لعملية الانتشار التي بدأها في محافظة الحسكة، وذلك في إطار مهامه الوطنية بإرساء الأمن والاستقرار في المنطقة وتأمين الحماية للأهالي.

الوكالة أفادت بأن قوات الاحتلال التركي أخلت النقطة العسكرية في قرية المناجير بريف رأس العين، وضمتها إلى النقطة العسكرية في قرية السودة.

في الأثناء، كشف «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض بأن قوات الاحتلال ومرتزقته عمدوا إلى سرقة محولات الكهرباء وبذور القمح والشعير والمعدات الزراعية من المناطق التي احتلوها في منطقة رأس العين.

وكشفت مصادر أهلية بأن مرتزقة الاحتلال سرقوا معدات الزراعة وما يقرب من ٨ آلاف كيس طحين في قرية أبوجلود بريف رأس العين، مؤكدة أن تلك الميليشيات تعمد على سرقة كل شيء في المناطق التي يحتلونها.

وأقدمت قوات النظام التركي ومرتزقته من الإرهابيين منذ عدوانها على الأراضي السورية في التاسع من الشهر الماضي، على تنفيذ عمليات إجرامية بحق الأهالي في المناطق الحدودية، ودمرت البنى التحتية والمرافق الخدمية في رأس العين وتل أبيض، ما أدى إلى نزوح كبير للمدنيين باتجاه مدينتي الحسكة والقامشلي.

في الأثناء أفادت مصادر إعلامية معارضة، بأن تعزيزات تابعة للشرطة العسكرية الروسية، مؤلفة مما لا يقل عن ١٥ آلية ومركبة وصلت إلى القاعدة العسكرية الروسية في منطقة الإذاعة غرب مدينة عين العرب، بنحو ٤ كيلومترات.

يأتي هذا التطور في وقت كشفت فيه مواقع إعلامية معارضة عن قيام قوات الاحتلال الأميركي بتسيير دورية عسكرية في منطقة مثلث الحدود السورية العراقية التركية، في محاولة أميركية جديدة لتعطيل تنفيذ اتفاق «سوتشي» بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيره التركي رجب طيب أردوغان.

وقالت المواقع: إن الدورية انطلقت من قرية جنيدية بريف رميلان، وصولاً لحقلي السويدية وكرزيرو ومنطقة قره تشوك.

في الأثناء تحدثت مواقع إعلامية معارضة عن حصول اشتباكات بين مجموعات «قسد» وقوات الاحتلال التركي ومرتزقته، وذكرت بأن مقاتلي «قسد»، تصدوا بعد منتصف ليل أول من أمس لهجمات جيش الاحتلال التركي ومرتزقته على قريتي كفيفا، وصوامع خفته سالم، وأسفرت الاشتباكات عن مقتل ١١ عنصراً من عناصر جيش الاحتلال ومرتزقته، كما أصيب ٦ آخرين بجروح.

بالمقابل أفاد المرصد المعارض، بأن الهدوء النسبي عاد ليسيطر على ريف بلدة عين عيسى شمال مدينة الرقة، بعد معارك عنيفة شهدتها محاور في المنطقة خلال الساعات الفائتة، حيث تمكنت مجموعات «قسد» من التصدي لهجوم شنه مرتزقة أردوغان على محور قرية «شركراك»، في محاولة منها للسيطرة على الصوامع، بدعم جوي من قبل طائرات مسيرة لقوات الاحتلال التركي وإسناد مدفعي، حيث اشتدت الاشتباكات لتتمكن «قسد» من إفشال محاولة التقدم، وسط معلومات مؤكدة عن مزيد من الخسائر البشرية في صفوف الطرفين، ونشر «المرصد» أن قوات «قسد» أحبطت هجوماً لمرتزقة تركيا في قرية باب الخير في ناحية زركان، حيث حاولت التسلل إلى قرية باب الخير التابعة لناحية أبو راسين بمحافظة الحسكة، إلا أن «قسد» أفشلت الهجوم وقتلت ٤ عناصر منهم بالإضافة إلى جرح آخرين.

مصادر إعلامية معارضة كشفت أن عدد قتلى مرتزقة أردوغان من ميليشيات ما يسمى «الجيش الوطني» ارتفع إلى ١٤٤ قتيلاً، منذ انطلاق عدوانها على الأراضي السورية.

يأتي ذلك في وقت أكد فيه رئيس حزب العمال التركي أركان باش أن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان «مشروع أميركي»، وأن واشنطن هي التي أوصلته وحزبه العدالة والتنمية إلى السلطة.

وخلال مؤتمر صحفي في البرلمان أمس، أوضح باش أن أميركا ومن خلال إيصالها حزب العدالة والتنمية إلى السلطة استهدفت القضاء على النظام العلماني، وإقامة نظام رجعي متعفن يحكم تركيا باستبدادية مطلقة.

وأشار باش إلى السياسات الخطيرة لأردوغان منذ استلامه للسلطة، وقال: «لقد دمر أردوغان كل شيء في السياستين الداخلية والخارجية وقضى على أبسط معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان ووضع جميع معارضيه وخاصة الصحفيين في السجون».

ولفت باش إلى سياسة نظام أردوغان الخارجية المتناقضة وخاصة لجهة الأزمة في سورية، مشيراً إلى أنه يتحدث باستمرار عن وحدة وسيادة سورية، لكنه يستمر في عدوانه على أراضيها ويدعم التنظيمات الإرهابية المسلحة، بمختلف مسمياتها فيها وهو تدخل ومساس سافر وخطير بسيادتها.

كريدي: بعض أعضاء وفد المعارضات وتابعيهم بـ«المدني» توافقوا مع طروحات الوفد الوطني حول الإرهاب

الزيبق: لننتظر ونرى ما سيخرج من خلف الكواليس من الطرف الآخر

| جنيف - الوطن

أكد عضو «اللجنة الدستورية» المصغرة عن وفد المجتمع المدني عصام الزيبق، أنه يجب أن ننتظر الأيام القادمة حتى نرى ما سيخرج من خلف الكواليس غير الأحاديث الظاهرة والمعلنة الآن من الطرف الآخر.

وعلى خط مواز، كشفت عضو الوفد عن المجتمع المدني، ميس كريدي أن هناك قلة قليلة من أعضاء وفد المعارضات ومن يتبعونهم في وفد المجتمع المدني، ممن توافق مع طروحات الوفد الوطني حول موضوع الإرهاب.

وفي لقاء خاص مع «الوطن» من جنيف، قال الزيبق: «بالوجه الإجمالي هناك آراء متناقضة من كل الأطراف ولا يوجد درب واضح حتى الآن»، وأضاف: «في وقت طالبنا بالتمسك بالسيادة على كامل أرض الوطن والحفاظ على الثروات الوطنية التي تسرق ومكافحة الإرهاب وإدانة الغزو الأميركي والتركي، كان هناك أشخاص لهم أهدافهم وغاياتهم تجاوزوا هذه المواضيع».

وتابع: «اسم الجمهورية العربية السورية وتحرير جميع الأراضي السورية ومكافحة الإرهاب ورفع العقوبات الجائرة أحادية الجانب عن سورية والشعب السوري، واستقلالية الجيش العربي السوري العقائدي، كل هذه مبادئ يفترض الحديث بها أولاً حتى نقول إننا وضعنا ثوابت يمكن الانطلاق بعدها».

وقال الزيبق الذي هو أيضاً رئيس اتحاد حرفيي دمشق: «يجب أن ننتظر الأيام القادمة حتى نرى ما سيخرج من خلف الكواليس غير الأحاديث الظاهرة والمعلنة أمامنا الآن».

وحول الانقسامات في وفد المجتمع المدني، ذكر الزيبق: «نحن مجتمع مدني ولكن قولاً واحداً لكل واحد منا توجهاته وآراؤه»، وأضاف: كمجتمع مدني قسم منا جاء من الجمهورية العربية السورية وقسم آخر أتى من أكثر من بلد، ومن أتى من سورية له إيمان في فكره وعقيدته وانتمائه وهم آتون للدفاع عن معتقداتهم تلك، في حين القسم الآخر من المقيمين خارجاً في الفنادق، غير مكترثين كثيراً بما يجري»، وتابع: «أما نحن المقيمون داخل المجتمع السوري فننقل آلام الشعب العربي السوري ونحكي أوجاعه».

وحول إذا ما كانت هناك تقاطعات بين قسمي وفد المجتمع المدني المقيمين في دمشق والمقيمين في الخارج، قال: «هناك تقاطعات ونحن نكن الاحترام للسبعة الآخرين كونهم سوريين فقط، لكن كفكر ورأي لكل منا فكره ورأيه»، وأضاف: «حتى ضمن السبعة الآخرين هناك انقسام، فلكل واحد منهم رأيه وله توجهه وله سياسة معينة».

من جانبها، وفي لقاء خاص مع «الوطن» من جنيف، قالت عضو وفد اللجنة المصغرة المنبثقة عن وفد المجتمع المدني، ميس كريدي: «بناءً على مداخلات البعض خصوصاً المحسوبين على الطرف الآخر ضمن وفد المجتمع المدني وضمن وفد الطرف الآخر نفسه، هناك من توافق معنا على موضوع الإرهاب ولكنهم قلائل».

وأضافت: «تحدثنا أنه يجب أن نعطي جانب ثقة للشعب السوري، بأن نطرح موضوع التوافق على مكافحة الإرهاب، لأن هذا الموضوع يعطي ثقة للشعب السوري»، وتابعت: «إضافة إلى ذلك تحدثنا بالملف الاقتصادي لأن المواطن السوري ليس مشغولاً بسجالنا السياسي بقدر ما هو مشغول بالمنجز وكيف يمكن التعاطي مع قضاياه الراهنة لذلك فالمسألة الاقتصادية يجب أن تكون حاضرة في نقاشاتنا».

وأوضحت: «إن حق البقاء كأهم حق من حقوق الإنسان يتضمن شقين: الأول، شق الوجود، وهو يتطلب مكافحة الإرهاب، بمعنى أن المواطن السوري مهدد بوجوده بسبب الإرهاب، والشق الثاني، هو العامل الاقتصادي وهذا العامل مرتبط بالعقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب على سورية، فهذا الموضوع يجب التركيز عليه مادمنا نتحاور».

وذكرت كريدي أنها طلبت من أعضاء اللجنة الدستورية المصغرة بشكل شخصي تعزيز ثقة الشعب السوري بالمعارضة، وقالت لهم: «لطالما يفترض الشعب السوري، الذي هو ضمناً يتهم أطراف المعارضة بأنها سبب بالكوارث التي تحل عليه، فدعونا نعطي تطميناً لهذا الشعب، بأن نطالب جميعاً برفع العقوبات الاقتصادية عنه، وهذا يمكن أن يكون له صدى إيجابي عنده»، وتابعت: «ضمن هذا الجو يجب أن نحاول التقرب من الشعب السوري لأنه لدينا مشكلة عدم قبول معه».

وأضافت: «أنا أحاول أن أنقل لهم كيف ينظر إلينا المواطن السوري كأطراف معارضة»، مشيرة إلى أن البعض قام بمقاطعتها عندما طرحت فكرة رأي الشعب السوري في أطراف المعارضة، مفسرة ذلك بأن «هناك أناس في وفد المعارضات وبعض أعضاء وفد المجتمع المدني لا يريدون أن يسمعوا هذا الرأي».

وقالت: «برأيي إن الشعب السوري ليس لديه ثقة بالمعارضة وهي حقيقة»، وأضافت: «لدينا مشكلة في شرح توجهاتنا أمام أي طيف من أطياف الشعب السوري وهناك مسؤولية ملقاة على عاتق المعارضة بغض النظر عن تصنيفي لها، ومن منطلق أني بمنصة المجتمع المدني ومن منطلق حقوق الإنسان، كنت واضحة وقلت إن كل من حمل السلاح خارج الشرعية بالنسبة لي هو ليس طرفاً مقبولاً على الإطلاق»، وأردفت: «بشكل عام أعتقد أن الوضع مقبول حتى الآن ومنطقي».

وفيما إذا كان يتضح من خلال المداخلات أن هناك فرقاً بين من هم تابعون للنظام السعودي عن التابعين للنظام التركي، قالت: «في وفد المجتمع المدني واضح أن هناك من هم أكثر تشدداً من المعارضة نفسها، وبالنسبة لنا كأشخاص نعرف جيداً الهويات والتوجهات وحتى هناك معلومات بهذا الاتجاه، لكن سنحاول أن نتجنب ونلتزم بالقواعد السلوكية فنقدم عملية احترام متبادل».

وختمت بالقول: «أعتقد أنه بعد تسع سنوات حرب، أصبحت الناس مصنفة وواضحة في توجهاتها ومعروفة من خطاباتها ومن سلوكها ومن تاريخها، وهذه المسألة لا تغيب أبداً عن أذهاننا».

وعلمت «الوطن» من مصادر خاصة، أن وفد المعارضات رضخ خلال جلستي عمل اللجنة الدستورية المصغرة أول من أمس لما قدمه الوفد المدعوم من الحكومة من أفكار، وقالت المصادر: إنه تم وصف أعمال اللجنة بـ«الجيدة» أول من أمس لأنه حدث «مثلما أراد الوفد الوطني» خلال الجلسات.

وبينت أن عضو وفد المجتمع المدني علي عباس قدم مداخلة قال فيها: «هل يعقل أن يكون هناك شخصان مختلفان على موضوع الإرهاب»، وتابع: «يصلح أن يكون هناك مادة دستورية تؤكد على مكافحة الإرهاب ونبذ العنف وحصر استخدام القوة بيد الدولة وهذا ينسجم مع المبادئ الاثني عشر، وبالتالي أي فصيل وأي إنسان حمل السلاح بمعزل عن الدولة فهو عمل عنفي إرهابي»، وأضاف: «أتمنى أن يكون هذا جزء من مقدمة الدستور، من خلال التأكيد على الإسهام السوري في مكافحة الإرهاب العالمي».

وأكدت المصادر، أنه «لم يعلق ولم يعترض أي عضو من أي وفد على طرح عباس»، وأشارت إلى أنه عندما تحدث عضو وفد المعارضات، جمال سليمان، قال: أنا أتفق مع الأستاذ علي عباس بموضوع مكافحة الإرهاب الذي طرحه».

وذكرت المصادر أنه تم تسجيل الفكرة على أنها «فكرة متفق على إدراجها ببند دستوري»، بناء على طلب من قبل وفد المجتمع المدني، وأكدت المصادر أنه «لم يعترض أحد على ذلك».

عضو «اللجنة الدستورية» المصغرة عن وفد المجتمع المدني عصام الزيبق خلال لقائه مع مراسل «الوطن»